المفتّش العام للكهرباء: الأزمة الكهرباء ستنتهي في صيف ٢٠١٣

الفساد الكبير في العقود الماضية سبب المشكلة المتفاقمة

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكد المفتش العام في وزارة الكهرباء علاء محيي الدين أن صيف عام ٢٠١٣ سيشهد حلا لأزمة الكهرباء في العراق بعدخول الوحدات الكهربائية الضخمة التي تم التعاقد عليها إلى الخدمة فعلياً، مبينا أن التجهيز سيكون أكثر من ١٢ ساعة يومياً بعد توقيع عقود بنحو ١١٢ وحدة كهربائية ضمن مشاريع تعد الأكبر خلال الأعوام الماضية.

وقال محيي الدين لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن الفساد الكبير في عقود الكهرباء الكبرى طيلة السنوات الماضية، هو السبب الأساسي لاستمرار أزمة الكهرباء وهو مايتحمله كل الوزراء الذين تسلموا مهام الوزارة في وقت سابق"، مشيرا إلى أن وزارة الكهرباء هي "الوزارة الأكثر فسادا ضمن الوزارات الأخرى خلال السنوات التي سبقت عام ٢٠١٠ بسبب حجم العقود التي تم الكشف عن عدم رصانتها وكذلك العقود الضخمة التي جرى التعاقد عليها بطريقة مشبوهة مع شركات ليست لها خلفية مالية".

ووصف الفساد في وزارة الكهرباء بأنه "خلل كبير أكثر مما هو فساد كون معظم العقود الكبرى كانت تحمل قصوراً في صيغتها وشروط الدفع وعدم الإمكانية الفنية وغيرها ، ما أدى الى تعطيل العمل وبالتالي حصول الأزمة في الكهرباء وهذه مسؤولية الوزير الذي لم يكن معنيا بمتابعة العقود".

وبين محيي الدين أن هناك عقودا كبرى أبرمتها الوزارة عام ٢٠٠٨ مع شركة (GA سيمنز) لشراء وحدات ضخمة، لافتاً الى أن تلك العقود خلت من الاتفاق مع تلك الشركات لتنصيبها، في وقت لم تكن هناك تخصيصات مالية لتنصيبها وبقيت بانتظار الميزانية حتى منتصف ٢٠١٠ ، ومع بداية ٢٠١٣ تبدأ تلك الوحدات بالدخول إلى الخدمة فعلياً وسيلمس المواطن ذلك في مستوى التجهيز".

وعن حقيقة المبالغ التي صرفت على الكهرباء طوال السنوات التسع الماضية وقيمتها ٢٧ مليار كما أعلن في وسائل الإعلام، أوضح محيي الدين "لم نقدر الأرقام تماما، إذ أن ٨٠٪ من موازنة الوزارة تشغيلية، كرواتب الموظفين ووقود المحطات، و٢٠٪ يصرف فقط لتطوير واقع الكهرباء.

وكشف انه " في الأعوام الماضية كانت التخصيصات المالية ضئيلة جدا للكهرباء لأسباب سياسية وأجندات بعض النواب المعارضة حتى لا يحدث أي تحسن في الكهرباء لصالح جهة معنية دون أخرى ، ولا تزال الحالة موجودة لكنها اقل من ذي قبل".

وبشأن العقود الوهمية للوزير السابق رعد شلال بين المفتش العام لوزارة الكهرباء:"هي طبعا عقود فاسدة ومكتب المفتش العام هو الذي ألقى الضوء عليها ودقق على الشركات لأجل إلغاء العقود ومارس كل صلاحياته وفعلا تحقق ذلك، ووجدنا أن الشركتين الموقعتين وهما (كندية وألمانية، إذ اتضح أن إحداهما شركة ورقية وغير موجودة ادعت أنها شركة مصنعة، واتضح أنها لا تمتلك غير مكتب صغير لشخص يمارس ترويج معاملات الهجرة لمواطنين عرب.

واستدرك قائلا "وكشفنا أيضا عن وجود تعاقدات مشبوهة مع شركات وسيطة لها علاقة ببعض الشخصيات العراقية المعارضة للوضع السياسي في البلد لذلك صدر أمر عن مجلس الوزراء بمنع التعامل معها".

في غضون ذلك، قال رئيس مجلس محافظة واسط محمود عبد الرضا طلال إن وزارة الكهرباء خولت المجلس بالتعاقد مع إحدى الشركات الهندية لنصب محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تبلغ طاقتها الإنتاجية ٥٥٠ ميغا واطا لإنهاء مشكلة الكهرباء كلياً في المحافظة، بحسب تعبيره.

وأكد طلال لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) أن وزير الكهرباء كريم عفتان خول مجلس محافظة واسط بالتعاقد مع شركة بهارات الهندية لنصب محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تنتج ٥٥٠ ميغا واطا."

وأضاف أن موافقة الوزير تمت بعد أن أطلع على ما تم توقيعه من مذكرات تفاهم بين مجلس واسط والشركة المذكورة لنصب وحدات توليدية في واسط تنتج ما مجموعه ٥٥٠ ميغا واط بنظام الدفع الآجل"، مشيراً إلى أن "الشركة تعهدت من جانبها بنصب وتشغيل المحطة خلال عامين مع تدريب عدد من الكوادر العراقية المتخصصة على تشغيل وإدامة تلك المحطة."

وأوضح أنه في حال تم تشغيل تلك المحطة وأدخلت إلى الخدمة "فأن مشكلة الكهرباء في واسط ستنتهي كلياً كون الحاجة الفعلية للمحافظة في الظروف الاعتيادية تبلغ ٥٤٠ ميغا واطا".

ولفت إلى أن هناك العديد من الشركات العالمية "أبدت رغبتها بنصب وتشغيل محطات لتوليد الطاقة الكهربائية منذ أكثر من عامين لكن المجلس كان يواجه عقبات من قبل الوزارات المعنية ومنها الكهرباء".

وكان مسؤول الدائرة الإعلامية في مجلس محافظة واسط طه الرديني، قد ذكر في وقت سابق لـ(آكانيوز) أن المجلس "وقع مذكرة للتفاهم مع شركة تبديل انيرجي الإيرانية لنصب أربع محطات لتوليد الطاقة الكهربائية تعمل بالوقود الثقيل وبطاقة إجمالية تبلغ ٥٠٠ ميغا واط" ، مؤكدا أن إجمالي المبلغ اللازم لنصب تلك المحطات هو ٣٤٠ مليون دولار تدفع وفق نظام الدفع بالآجل".

ويقول مسؤولون بقطاع الكهرباء في واسط إن حاجة المحافظة الفعلية هي ٥٤٠ ميكا واط في الظروف الاعتيادية لكن المحافظة لم تحصل على ربع تلك الكمية. وكان مجموع تجهيزها في الصيف الماضي يتراوح ما بين ٩٠. ١٢٠ ميغا واطا، في حين تحسنت تلك الكمية في الأيام القليلة الماضية لتصل إلى نحو ١٦٠ ميكا واط ، واسهم نقص تجهيز المحافظة بالتيار الكهربائي في زيادة ساعات القطع وخلق إرباكاً في الحياة اليومية لمواطني المحافظة الذين يشكو الكثير منهم تعطل أعماله بسبب النقص الحاد في الكهرباء.

(فاو) تؤكد انخفاضاً طفيفاً في أسعار المواد الغذائية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قالت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO لم يَكد مؤشِّر أسعار الغذاء يتحرَّك في تشرين الثاني، من مستواه خلال تشرين الأوّل ٢٠١١. وبمستواه الجديد البالغ ٢١٥ نقطة، يأتي مؤشِّر أسعار المواد الغذائية في العالم دون حدود الذروة التي سُجِّلت في شباط ٢٠١١، بمقدار ٢٣ نقطة أي في ما يقلّ عن هذا المستوى السابق بنسبة ١٠ بالمئة، وإن ظلّ المؤشِّر مع ذلك أعلى بمقدار نقطتين، أو واحد بالمئة، عن مستواه السائد في تشرين الثاني ٢٠١٠.

وأضافت المنظمة في بيان نشرته مؤخراً سَجَّلت أسعار الحبوب التي تمثِّل إحدى المجموعات السلعية الرئيسيّة المُتضمَّنة في مؤشِّر أسعار الغذاء، لدَى المنظمة هبوطاً من ٣ نقاط أو بنسبة ١ بالمئة، مما كانت عليه في تشرين الأوّل. ويُعزَى معظم هذا التراجُع السعري إلى هبوط أسعار القمح التي تقود الاتجاه العام إذ انخفضت بمعدل ٣ بالمئة، بينما تحرَّكت أسعار الأرز في هبوط أقل من ذلك وظلّت أسعار الحبوب الخشنة فعلياً بلا تغيير. ومع ذلك، بقي مؤشِّر أسعار الحبوب أعلى بمقدار ٦ نقاط عن مستواه السائد في تشرين الثاني ٢٠١٠.

وتعقيباً على أحدث أرقام المؤشِّر العالمي للغذاء ذكرت المنظمة فاو أن الضغوط الهبوطية على أسعار الحبوب، إنما تعود على الأكثر إلى إعادة تقدير الزيادات الهامة المتوقّعة خلال الفترة ٢٠١١/ ٢٠١٢ لإمدادات الحبوب العالمية نظراً إلى تحقيق غلال أفضل لدى بعض البُلدان الآسيوية والاتحاد الروسي، وتَزايُد الأرصدة من احتياطيات الحبوب على نحو يفوق الإسقاطات السابقة لدى الأخير.

ومن العوامل الأخرى تدهور الآفاق الاقتصادية العالمية وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي.

ورَدت هذه التطوّرات ضمن أهم البيانات التي طُرحَت في إصدار اليوم من نشرة المنظمة فاو الفصلية المعنونة توقعات المحاصيل وحالة الأغذية. وأكّد التقرير مستوى قياسياً للإنتاج العالمي من الحبوب بمقدار ٢٣٢٣ مليون طنّ للعام الجاري؛ وحتى مع الانخفاض الهامشي عن تقديرات أكتوبر/تشرين الأوّل إلا أن المستويات الجديدة للإنتاج تمثل زيادةً مقدارها ٣,٥ بالمئة مقارنةً بإنتاج عام ٢٠١٠.

ويُفيد التقرير بأن هذا المستوى من محاصيل الحبوب لعام ٢٠١١ ينبغي أن يكون كافياً لتغطية الزيادة المتوقّعة في الاستخدام خلال عام ٢٠١١ / ٢٠١٢، وأن يسمح بتجدُّد معتدل أيضاً لأرصدة الاحتياطيات العالمية.

ومن بين أنواع الحبوب كافة، يُتوقَّع أن يرتفع إنتاج القمح العالمي بحدود ٦,٥ بالمئة بينما تراجعت التوقّعات في ما يخص إنتاج الأرز والحبوب الخشنة بعض الشيء عقب التعديل الهبوطي لإنتاج الذرة الصفراء خاصة لدى الولايات المتّحدة وتدهور تقديرات ناتج الأرز في إندونيسيا.

ويُقدَّر الاستخدام الكليّ للحبوب في عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ بكمية ٢٣١٠ مليون طنّ، أي في ما يفوق مثيله لعام ٢٠١٠ / ٢٠١١ بنسبة ١,٨ بالمئة. وما يَبرُز كسمةٍ جديدة على جانب من الأهمية فهو ارتفاعٌ بمقدار ٨ بالمئة في استخدام القمح لإعداد العلف الحيواني، وعلى اعتبار السعر التنافسي لهذا المحصول مقارنةً إلى العلف المُعَدّ من الحبوب الخشنة وبخاصة الذرة الصفراء.

ومنذ نهاية الشهر الماضي أعيد تقدير أرصدة الحبوب النهائية على المستوى العالمي مع انتهاء فصول عام ٢٠١٢ لترتفع بمقدار خمسة ملايين طن تقريباً ، إلى ٥١١ مليون طنّ، وفق نشرة المنظمة فاو. وبهذا المستوى فأن أرصدة الاحتياطي العالمية من الحبوب سيبلغ مستواها ١٠ ملايين طنّ...فيما يفوق أرصدة السنة الماضية ومن ثم سيزداد معدل احتياطي الأرصدة إلى مُعادل الاستخدام الفعلي من الحبوب على الصعيد الدولي بعض الشيء إلى ٢٢ بالمئة.

وما لاحظه تقرير المنظمة فاو في تناوله للتطوّرات التي قد تؤثّر في أوضاع الغذاء لدى البُلدان النامية وخصوصاً بُلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض LIFDCs، أنّ متطلبات وارداتها المحتملة سوف تتزايد، فيما يرجِّح ارتفاع فاتورة الاستيراد الكليّة لتلك الفئة من البُلدان خلال الموسم التسويقي لعام ٢٠١١ / ٢٠١٢ لكي تمسّ مستوى قياسياً يناهز الـ ٣٣ مليار دولار أميركي، أي فيما يعدل ارتفاعاً نسبته ٣,٤ بالمئة عن الفترة ٢٠١٠ / ٢٠١١.

وأفاد تقرير توقّعات المحاصيل وحالة الأغذية مُستعرضاً البقاع الساخنة لانعدام أمن الغذاء في العالم، بأنّه على الرغم من بعض التحسُّن في الحالة بالصومال بفضل المساعدات الإنسانية المكثفة وسقوط أمطار مواتية إلا أن حالة انعدام أمن الغذاء يُتوقَّع أن تظلّ حرجة في المناطق المتضرِّرة بالجفاف، على الأقل إلى حصاد الموسم القصير الذي ينتهي في أوائل عام ٢٠١٢.

وبينما من المتوقّع أن تبقى ظروف المجاعة مُلحّة في شابيل الوسطى وتجمّعات اللاجئين في أفجوي والعاصمة مقديشو، إلا أن مناطق خليج باي وباكول وشابيل الدنيا أعيد تصنيفها من مستوى المجاعة إلى مستوى الطوارئ بتاريخ ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني. وفي القرن الإفريقي ككل، يظلّ انعدام الأمن الغذائي حرجاً بالنسبة لنحو ١٨ مليون شخص بأشدّ المناطق المتضررة من جرّاء الجفاف، بما في ذلك ٤,٦ مليون نسمة في إثيوبيا، و٤ ملايين في كلا الصومال والسودان سواسية، و٣,٧٥ مليون في كينيا، و١,٥ مليون في جنوب السودان، و١٨٠٠٠٠ في جيبوتي ويتطلّب أولئك جميعاً معونة عاجلة.

وفي غرب إفريقيا، عانى العديد من بُلدان إقليم السهل والساحل بما في ذلك بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر تحت وطأة عدم انتظام الأمطار وفاشيات خطيرة، من الآفات ما أضرّ بإنتاجها الزراعي. ويمكن أن تنعكس نتائج ذلك على تفاقم انعدام أمن الغذاء وارتفاع الأسعار لدى جميع هذه البُلدان.

وفي الشرق الأدنى، طالت الاضطرابات المدنية في سوريا واليمن توزيع المساعدات التجارية والإنسانية وعَرقلتها، مما حدّ من قُدرات الوصول إلى الغذاء، خصوصاً في حالة الأسر الضعيفة.

وعموماً تشير أحدث تقديرات للمنظمة فاو إلى أنّ ثمة ٢٣ بلداً حول العالم بحاجة إلى المساعدة الخارجية بسبب البُوار المحصولي، والنزاعات، وعدم استتاب حالة الأمن، والكوارث الطبيعية إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية .

التخطيط: القائمة السوداء للشركات تعتمد على توصيات المؤسسات الحكوميّة

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أفادت وزارة التخطيط بأن وضع شركة أجنبية أو محلية ضمن القائمة "السوداء" من قبل الوزارة يعتمد على توصية ترفعها المؤسسات الحكومية وليس على أساس إجراءات تعتمدها الوزارة.

ويعزو العديد من المؤسسات الحكومية التأخير في انجاز بعض المشاريع الى فتحها العطاءات مع شركات أجنبية ومحلية تكتشف في ما بعد أنها مدرجة من قبل وزارة التخطيط ضمن القائمة السوداء، وهو ما يسبب إشكاليات قانونية.

وقال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "وضع أي شركة كانت محلية أو أجنبية ضمن القائمة السوداء يعتمد بصورة مباشرة على توصيات ترفع من قبل المؤسسات الحكومية المعنية" ، مبينا أن "وزارته مهمتها التدقيق بالتوصية وتعميم المنع للشركات على جميع المؤسسات والوزارات العراقية".

وأضاف الهنداوي أن "وزارة التخطيط ليست الجهة المسؤولة عن وضع أي شركة في القائمة السوداء، وإنما هذا من اختصاص المؤسسات والوزارات الحكومية على أن تتولى الوزارة التدقيق بالتوصية واتخاذ الإجراء اللازم".

وتابع أن "الوزارة تصدر بين فترة وأخرى قائمة بأسماء الشركات المدرجة ضمن القائمة السوداء وتعمم على جميع المؤسسات والوزارات لمنع التعامل معها على أن يكون المنع ملزماً".

وتتولى الشركة العامة لدائرة تسجيل الشركات إحدى أهم الشركات التابعة لوزارة التجارة مهمة تنظيم عمل الشركات التجارية المحلية والأجنبية في البلاد.

وأعلنت وزارة التجارة في شباط الماضي أن هناك أكثر من ٥٠ ألف شركة تجارية عامة مسجلة لدى دائرة تسجيل الشركات.